

السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية

د - الطاهر دلول - أستاذ محاضر - أ
أ - السايح بوساحية - أستاذ مساعد - أ
جامعة العربي التبسي - تبسة

ملخص:

إستهدفت الجريمة الإرهابية التي تعد من الجرائم العالمية الخطيرة العابرة للحدود، كثيرا من الدول ومنها الجزائر، وهوما عجل بظهور توافق عالمي في الآراء بشأن الخطورة التي تشكلها في جميع أصقاع العالم، وخاصة في الساحل الأفريقي، الذي أصبح بؤرة توتر تهدد الجزائر والدول المجاورة، ما أدى بالمشروع إلى رسم إستراتيجية جنائية جمعت بين قواعد القانون الجنائي الوطني والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، ثم إلى تبني المقترحات في المحافل الدولية، إنطلاقا من وجوب عدم إقتصار المكافحة الميدانية إقليمية، ولكن أيضا على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة وأن نجاعة التجربة الأمنية والسياسية الإستراتيجية الجزائرية في هذا المجال أصبحت محل قبول واهتمام، خصوصا منها تجريم دفع الفدية الذي رافعت من أجله الجزائر، وتقدمت بمقترحات لمنع دفع الفدية للإرهابيين، لأنها أساس التمويل برفض المقايضة بالمحتجزين والمختطفين، وفي هذا الصدد دشنت حملة دولية كبيرة وصلت إلى أروقة الأمم المتحدة، وزكته في ذلك دول عظمى، وكل ذلك دعما للأمن والسلام.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، السياسة الأمنية، دفع الفدية، التجريم، الأمن، القانون، المقترحات.

مقدمة:

أصبح استخدام الخطف للحصول على فدى من قبل الإرهابيين في مناطق معينة من العالم لتمويل أنشطتهم، مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، حيث بدأ يشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن والتنمية في هذه المناطق، وعلى هذا الأساس، وعلى مدى عقد من الزمن، حاول أعضاء المنتديات العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن البلدان والمنظمات الإقليمية الدولية وغيرها، من خلال الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، ابتكار نهج وإستراتيجيات لإحراز أي تقدم وتوافق بشأن مكافحة سبل تدفق ووصول الدعم المالي إلى المنظمات الإرهابية، غير أن هذه التدابير المتخذة والتي أثبتت فعاليتها حتى الآن في مكافحة تمويل الإرهاب، أجبرت الجماعات الإرهابية على التكيف وتطوير واعتماد أساليب جديدة لتمويل أنشطتها، عن طريق إيجاد وسائل بديلة تشمل التهريب، والاتجار بالمخدرات، والأسلحة، والاختطاف لغرض تأمين الحصول على الفدية، وهذا النوع الأخير من النشاط انتشر خاصة في منطقة الساحل كوسيلة مربحة لتمويل الأنشطة الإجرامية للجماعات الإرهابية، مما ولد تأثيرا خطيرا على الإستقرار والأمن في المنطقة، وفي جميع أنحاء العالم.

ويعد دفع الفدية للجماعات الإرهابية- كما هو معلوم- ممنوع بموجب القانون الدولي، غير أن بلدان كثيرة دفعت مبالغ ضخمة من الدولارات خلال السنوات العشر الأخيرة، من أجل إطلاق سراح رعاياها المختطفين من قبل جماعات إرهابية، خاصة تلك المنضوية تحت تنظيم القاعدة، وهو دليل على لا مسؤولية هذه البلدان، عكس الجزائر التي ترفض المقايضة بالمحتجزين والمختطفين، كما ترفض دفع الفدية لقاء الإفراج عنهم.

لذا شنت حملة دولية كبيرة بغرض تجريم دفع الفدية، وصلت إلى أروقة الأمم المتحدة، وزكته في موقفها كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وعلى ضوء ما سبق، تم طرح الإشكالية التالية: بين الحق في الحفاظ على الأرواح والحق

في حماية المجتمع، ما السبل لإنفاذ تجريم دفع الفدية وعلاقتها بالدواعي والمخاوف الأمنية؟ وما مدى نجاعة المقترح الجزائي في إستتباب الأمن والسلم؟

المبحث الأول: السياسة الخارجية

تملي السياسة الخارجية من حيث تعريفها كصفات تصرف دولة ما، فيما يتعلق بعلاقاتها بالبلدان الأخرى، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعسكريا، وإلى حد أقل، كيفية التصرف تجاه الجهات الفاعلة من غير الدول، ويمكن أيضا أن تعرف باسم سياسة العلاقات الدولية، أو ببساطة الدبلوماسية، ولقد وجدت في بعض أشكالها -منذ الأيام الأولى للبشرية- في سهول أفريقيا⁽ⁱ⁾، أما اليوم، فيتم التعامل معها من قبل جهاز مركزي للدبلوماسية وزراء الخارجية والسفراء وغيرهم من السلك الدبلوماسي، وعلى الرغم من كون السياسة الخارجية مهمة دائما، فإنه أصبح خطر إنهيار الدبلوماسية وخيما على جميع الأصعدة⁽ⁱⁱ⁾.

1- الواقعية :- من حيث مفهوم الواقعية -

و تعتبر نقطة انطلاق تحليل السياسة الخارجية، هو الدولة وتفاعلها مع الدول الأخرى، ويكون هذا من خلال علاقات ثنائية مباشرة، أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف، وتماشيا مع النموذج الواقعي، يفهم وجوب أن تكون الدولة طرفا وحدويا فاعلا، أي، المفهوم الأساسي في التحليل هو "المصلحة الوطنية"، التي ما تزال الإنشغال المركزي لصناع القرار ونقطة مرجعية لتفسير تصرفات الدولة، حيث عرف البعض^(*) "المصلحة الوطنية" كمترادف للقوة، ولذا كيفية تحديدها وتنفيذها يشكل أهمية حاسمة للخيارات والإستجابات التي تسعى من أجلها الدول في الشؤون الدولية⁽ⁱⁱⁱ⁾.

ويؤكد الواقعيون أن طبيعة النظام الدولي-على الرغم من مظاهره الفوضوية في الأساس- هو الدليل الأكثر أهمية في تفسير السياسة الخارجية، فالسعي لتحقيق الأمن والجهود المبذولة لتعزيز الثروة المادية يضع الدول في منافسة مع الدول الأخرى، مما يحد من نطاق التعاون، إلى سلسلة من الإستراتيجيات الإنتقائية والمصلحة الذاتية، وفي هذا الإطار، ينظر إلى مركزية السلطة التي تتجلى خصوصا في القوة العسكرية، لتكون محددا رئيسا لقدرة الدولة ومقدرتها على الحفاظ على السياسة الخارجية الناجحة، ويعتقد الواقعيون بأن جميع السياسات الخارجية للدول تتوافق مع هذه المعايير الأساسية، وهي ممكنة التحقيق بعقلانية بالتحليل الدقيق لمعضلة السياسة الخارجية^(iv).

أما السلوكية فإنها قد انتقدت في السبعينيات أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة -العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية^(v)، وبدلا من فحص نتائج قرارات السياسة الخارجية، سعى علماء السلوكية لفهم عملية اتخاذ صنع السياسة الخارجية نفسها^(*)، إلى تحقيق في دور صانع القرار الفردي، والتأثيرات المصاحبة على خيار السياسة الخارجية، وأدى هذا التركيز على الصانع الفردي إلى التركيز على العوامل النفسية والمعرفية، كمصادر تفسيرية لخيار السياسة الخارجية^(vi)، وقد أشار علماء آخرون إلى أن عملية صنع القرار في حد ذاته، تخضع لتقلبات ديناميكيات الجماعة، والنتيجة هي نقد شامل للعديد من النتائج الرئيسية في السياسة الخارجية الموجودة في المنظور الواقعي التقليدي^(vii).

وعلى العموم، فقد اتفق دارسو العلاقات الدولية على أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة، تهدف إلى تحقيق الأمن، وتأمين مصالحها الاقتصادية محكومة بمجموعة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية للدولة^(viii).

2- صياغة السياسة الخارجية :

ترتكز النهج الكلاسيكية للسياسة الخارجية في صياغة الأهداف والغايات على أساس "المصلحة الوطنية"، إنطلاقا من أن حالة الفوضى في النظام الدولي كما قال مورغن ثاو هو الدليل الأكثر أهمية لأخذ القرار في السياسة

الخارجية^(ix)، ولذا ترى الافتراضات الكلاسيكية للعقلانية، أن المصلحة تأسست على أساس مجتمعي أضيق مثل تأثير جماعات الضغط القوية، ولكي تعتمد مصالحهم من قبل الدولة^(x)، وهو مظهر من مظاهر الصراع، الذي بني في كثير من الأحيان على نهج توازن السلطة للحفاظ على النظام والاستقرار داخل النظام الدولي.

3- أدوات السياسة الخارجية :

تعتبر الدبلوماسية العملة الرئيسية للنظام الدولي، لأنها تحتل الجزء الأكبر من النشاط بين الدول، وهي تتألف من المناقشات الرسمية، وغير الرسمية الرامية إلى حل المسائل ذات الإهتمام المشترك^(xi)، في الحالات التي يشكل فيها سلوك دولة قلقاً مستمراً أو فإن الإجراءات الدبلوماسية (الملاحظات الرسمية، الاحتجاج، سحب اعتراف رسمي وغيرها) يمكن استخدامها للتعبير عن رد فعل للدولة، إنطلاق من أن الدبلوماسية المعاصرة أصبحت تدين مثل هذه الممارسات، أما الإتفاقات السرية لدفاع الدول عن بعضها فتشكل العمود الفقري للدبلوماسية خاصة الأوروبية إلى غاية الحرب العالمية الأولى^(xii).

أما الأدوات الاقتصادية فإنها تستخدم عندما تكون الممارسات الدبلوماسية معيار غير كاف في تحقيق أهدافها، وهي تشمل: العقوبات الاقتصادية^(xiii)؛ والعقوبات العسكرية، ومع استثناءات قليلة فإنها تكون فعالة حقا إذا ما نفذت من قبل الجماعة الدولية بصرامة،

ويظل التعبير النهائي لرغبة الدولة في مواصلة سياستها الخارجية مرتبطاً بالمتغير العسكري ، فبالنسبة للاستراتيجي الشهير كارل فون كلاوزفيتز، كان استخدام "الجيش" عبارة عن سياسة متبوعة بوسائل أخرى، لدعم السياسة الخارجية، وحتى (نهاية الحرب الباردة)، كان ينظر إلى الجيش كمقياس لقوة الدولة، ولكن ذهب كثير من علماء العلاقات الدولية إلى أن القوة الاقتصادية، أو المتناول الثقافي، هي مؤشرات مهمة على حد سواء، وهذا يعطي دفعا لأنصار صكوك "القوة الناعمة" ليجادلوا بأن نهجهم كان أكثر ملائمة للبيئة الدولية المتغيرة، ومع ظهور الحرب الشاملة في القرن العشرين فإن فعالية وأخلاق استخدام القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية تم التشكيك فيها، خصوصا مع ظهور ابتكارات حديثة من الأدوات العسكرية الكلاسيكية كقوات حفظ السلام.

4- سياسة الأمن (القومي)

تعد سياسة الأمن، القاعدة الأساسية التي توضع عليها البرامج الأمنية الفعالة والشاملة للدولة لأن مبادئها هي الخطوة الأساسية الأولى في وضع سياسات أمنية محددة أكثر انطباقاً على بيئة واحدة، وتستخدم لتحديد الأساس الذي من خلاله يمكن تعريف جميع السياسات بتوسع، مما يؤدي إلى ضمان التوقعات والمتطلبات الأمنية والأعمال الأساسية، كما أنها إطار لوصف كيفية توفير الأمن للدولة ومواطنيها. وفي بعض الأحيان، تقرر السياسة من خلال تشريعات محددة الأساس القانوني لسياسة الأمن القومي^(*).

وعلى الرغم من الاختلاف في كيفية هيكلة سياسة الأمن القومي، فإن الدول تميل إلى أن تكون هناك وثيقة لمعالجة على الأقل ثلاثة مواضيع أساسية:

- 1- دور الدولة في النظام الدولي؛
- 2- تقييم التهديدات والفرص الحالية والمستقبلية؛
- 3- نطاق مسؤولية كل طرف تنفيذي للسياسة؛

وتتبع الصياغة دورة قياسية لسياسة معيارية ممتدة بين الشروع، والصياغة والمصالحة والموافقة عليها، يبدأ الاستعراض تقريبا دائما من قبل السلطة التنفيذية، في بعض الحالات، قد توصي الجماعات التشريعية، أو الدائرة المعنية بقضايا الأمن، بإعادة النظر في سياسة الأمن القومي، وقد تختلف من سنوية إلى عادية، وفي حالات مجلس خاص بالأمن

يقدم المشورة للرئيس (xiv)، ولكن في حالات أخرى، يمكن أن يكون مجلس الوزراء (xv) أو لجنة مخصصة عادة ما تتشاور على نطاق واسع مع الجهات الأمنية الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، أما الموافقة التشريعية فقد لا تطلب أحيانا ولكن قد تسجل سوى ملاحظات في بعض الدول.

ونادرا ما تقدم السياسات حولا لمشاكل أمنية محددة، على أساس أن هذه الوثائق ليست مفصلة أو صارمة بما يكفي لكل الطوارئ ولذلك، بعد الموافقة عليها، تصبح الجهات الفاعلة الأمنية الخاصة هي المسؤولة عن تنفيذها، والتي قد تشمل تقييما مفصلا للقدرة، ولإستعراض السياسات في كل مؤسسة، ولذا يوصي بالتغييرات الهيكلية التالية: التكيف مع أدوات السياسة القائمة وخلق أدوات جديدة للسياسة مع تتبع مبادئ الشمولية والشفافية والحوار والتوافق (xvi).

المبحث الثاني: السياسة الأمنية الجزائرية ودفع الفدية

تعاني منطقة الساحل من قبل عدد لا يحصى من التحديات والتي تشمل حركات التمرد المتشددة، ونمو الجماعات المتطرفة، وخطف الأجانب من قبل التنظيمات المتحركة في المنطقة (القاعدة ومجموعات منشقة، أو موازية لها) بشن هجمات متعددة ومتنوعة، مع التأثير الكبير للتفجيرات الانتحارية والغارات والتهديدات (xvii) التي ما تزال تشكل تهديدا حقيقيا للشعوب، وحكومات منطقة الساحل، والصحراء عموما.

1- الأزمة في منطقة الساحل: الإستراتيجية الجزائرية (xviii)

توضح أزمة الرهائن في منشأة الغاز في عين أمناش، الطابع عبر الوطني للتهديدات الأمنية التي تشكلها جماعات إسلامية متشددة في منطقة الساحل، وتوضع في الوقت نفسه الإستراتيجية الجزائرية المنتهجة لمعالجتها، والتي تشدد على أهمية زيادة التعاون الأمني الإقليمي (*). لاسيما وأن هجوم "الكتيبة المثلثة" أو "الموقعون بالدماء" كان إنتقاما لأحداث وقعت في دولة مالي المجاورة حيث تدخلت القوة العسكرية الفرنسية لوقف الزحف الجنوبي للقاعدة، كما كانت ردا على التدخل من قبل الجزائر، وفتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية لقصف شمال مالي (**)، ورغم أن الجزائر تلعب دورا محوريا في هذه المكافحة، وما أثاره من مخاوف حول نجاعة نهج الحكومة في مكافحة الجماعات المتشددة، فإن انعدام الثقة المتبادلة مع الجيران وكذلك الخلافات حول طبيعة التهديد قد قوضت بشدة العديد من مظاهر التعاون الأمني بين دول المنطقة.

2- الجزائر وأزمة الأمن في الساحل (xix)

ولقد وضعت الجزائر منذ فترة طويلة نفسها كوسيط تقليدي في الصراعات في منطقة الساحل، فتوسطت في عمليات السلام التي جلبت نهاية محفوفة بالمخاطر لإنتفاضات الطوارق في مالي (في سنوات 1991، 1995 و2006)، لأنها الموطن الأصلي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (xx)، ولهذا اختارت الجزائر بعد 2012 سياسة عدم لفت الأنظار، وظلت الحكومة صامتة في الأشهر التالية، مع إصدار بيانات عرضية من القلق إزاء عدم الإستقرار المتزايد في مالي، ويمكن أيضا أن يعزى موقفها "الانتظار والترقب" إلى الانشغال بالشؤون الداخلية (xxi).

تم التعبير عن معارضة الجزائر للمشاركة في قوة التدخل الإقليمية رسميا بالاعتماد على مادة دستورية تحظر القوات من المشاركة في العمل العسكري خارج أراضيها، وقد رجعت باستمرار إلى هذا المبدأ الدستوري، مما يبرر عدم عبور القوات إلى مالي، حتى عندما دُعيت إلى ذلك، وهو ما أدى إلى سحب الجزائر مستشاريها العسكريين من هذا البلد وقطع المساعدات العسكرية (xxii) لكن مع تفضيلها الحل السياسي (xxiii)، وقد تساءلت السلطات الإنتقالية المالية عن كيفية إسهام الجزائر في عملية التفاوض مع الجماعات المسلحة، لاسيما أنصار الدين (xxiv).

وعلى إثر ذلك يبدو أن الجزائر قد نجحت في إيجاد فرصة لاستعادة دورها التقليدي، كشريك ووسيط وقوة إقليمية بشأن أي صراع، واستطاعت إتباع سياسة خارجية واضحة لصنع السلام، واسترداد قيادة متناسقة بعد عقود من تدهور الدبلوماسية، لكن في ذلك الوقت، أثّرت مخاوف بشأن تمديد الجهاد في غرب أفريقيا (xxv)، وهنا ظهرت الحاجة إلى الجزائر لكي تكون منضوية بقوة في عملية ديناميكية جديدة، ونظام أمن بين الشمال والجنوب، من أجل استرداد مكانتها في المشهد الدولي بعد سنوات من العزلة والحصار السياسي (xxvi).

وفي سياق الانتفاضات العربية، أكد النظام الجزائري مرارا وتكرارا على الاختلافات في هذه البلدان مقارنة بأوضاعه الخاصة، وهو البيان الذي يهدف إلى التأكيد على المشاعر الوطنية القوية تقليديا والتي حددتها عبارة "نحن لا نحتاج دروسا من الخارج" (*)، وبعد ذلك دعت الحكومة على لسان رئيسها إلى "جبهة داخلية قوية قادرة على حماية البلاد من أيدي خبيثة" (xxvii)، واتخذت أيضا دعوات للوحدة الوطنية من قبل الرئيس بوتفليقة في خطابه لشهر ماي 2012: "سوف يعرف الشباب كيف يواجه أعداء البلاد والشخصيات البارزة في الفتنة التي تحاول تقسيمنا وتحاول دعم التدخل الأجنبي".

وعلى المستوى الإقليمي، كانت الجزائر تحاول في الوقت ذاته إنشاء "جبهة للرفض" من خلال حشد الحلفاء لتأييد الحل السياسي المحلي لأزمة الساحل (xxviii)، وهي مطالبة بدور فعال من الجزائر التي لم تتغير سياستها، رغم التغيرات والأحداث الكثيرة التي مرت بها كما هو الحال في تونس، ليبيا (xxix) وسوريا...

ولم يمثل الهجوم على مصنع الغاز في 13 جانفي 2013 فقط مفاجأة إستراتيجية أخرى، ولكن أيضا نقطة تحول بالنسبة للحكومة الجزائرية، لأنه جر الجزائر مرة أخرى إلى أزمة منطقة الساحل، وإعادة تقييم بيئة التهديد في منطقة الصحراء، وقد أظهرت الإضطرابات فيها مدى الصعوبات التي تحملتها الحكومة الجزائرية للتكيف مع البيئة الجديدة، والعلاقات الإقليمية والدولية لصياغة سياسة خارجية أكثر واقعية.

3- موقف الجزائر من مسألة الفدية وتمويل الإرهاب: (xxx)

تمثل النسبة الكبيرة من المال المدفوع للقراصنة كفدية خطرا جديا يمكن أن يستخدم لتمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد، اعترفت وزارة الداخلية أنه في حالة الصومال توجد مجموعات إرهابية في المنطقة معروفة جدا (xxxi)، ويعتقد أنها مرتبطة بالقراصنة الصوماليين، وهذا سبب معقول للإشتباه في أن المال أو الملكية المشتركة في الفدية يمكن استخدامها لأغراض الإرهاب، وبذلك يكون جريمة بموجب المادتين 15-18 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2000، وبالتالي هذه التهديدات الأمنية جلبت اهتمامات محلي الأمن خاصة إلى وجود علاقة متنامية بين هذه الجماعات التي تشكل خطرا أكبر لعدم الاستقرار، ليس فقط في المنطقة ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي (xxxii).

ويؤكد الخبراء أن التنظيم قادر على إجراء عمليات خطف للأجانب داخل وخارج الجزائر، من أجل جمع أموال الفدية، و/أو تبادل السجناء الإسلاميين المتشددين، حيث يتم احتجاز الرهائن في المناطق النائية بالقرب من الحدود الجزائرية المالية، حيث توجد معسكرات تدريب متنقلة على هذه المنطقة من الحدود، التي يسهل اختراقها من منطقة الساحل، من أجل نقل الأشخاص والإمدادات، وردا على تكثيف عمليات محاربة الإرهاب من قبل حكومات شمال أفريقيا، وسعت القاعدة مؤخرا عملياتها في موريتانيا، مالي، النيجر وبلدان أخرى (xxxiii).

ومن أهم الأسباب والتدابير الكافية المتخذة حتى الآن لمكافحة تمويل الإرهاب الدولي والتي أجبرت الجماعات الإرهابية، لاسيما تلك التابعة للقاعدة، إلى استخدام طرق بديلة بما في ذلك التهريب، الإتجار بالمخدرات والأسلحة وتوظيفها لارتكاب أعمال إجرامية، بما فيها عمليات اختطاف الأجانب بدافع دفع فدية، لاسيما وأن هذه الممارسة أصبحت طريقة مربحة للغاية لتمويل المجموعات الإرهابية التي تنشط تحت لواء تنظيم القاعدة.

ولذا، تم اعتماد العديد من الصكوك والاستراتيجيات والمقترحات كما هو الحال بالنسبة للجزائر بالنسبة لتجريم دفع الفدية وإعطاء سلطة للحكومات لمكافحة تمويل الإرهاب، ومع ذلك، ما تحقق من إنجازات حتى الآن مازال متواضعا جدا (xxxiv)، لذا وجب إعادة النظر في معالجة التحديات، وتكييف الاستراتيجيات وفقا للظروف الجديدة، هذه الإستراتيجيات تتطلب تعاونا حقيقيا في مجالات كثيرة.

ويستدعي التركيز الوحيد لوقف ارتكاب أعمال إرهابية في المستقبل (xxxv)، إلى الحد من الموارد المتاحة للجماعات الإرهابية، من خلال الرقابة المالية الفعالة، ومنها مراقبة عمليات دفع الفديات، والتي قد تمنع حدوث بعض الهجمات، وتوقف نقل ولو كميات صغيرة من الأموال، كما يمكن أن تقلل من التأثير المحتمل للهجمات التي لا يمكن منعها، فالجماعات الإرهابية تحتاج إلى أموال للتخطيط والتوظيف، والمشتريات، والإعداد، والتسليم، والاتصالات، والإقناع والدعاية، والتحريض، والبنية التحتية الآمنة...، بالإضافة إلى ذلك، فإن مكافحة تمويل الإرهاب يمكن أن يقدم مساعدة حول كيفية تنفيذ الهجمات الإرهابية، كما يساعد في تحديد واعتقال أعضاء وأنصار التنظيمات، وباختصار، يمكن للضوابط والمراقبة المالية أن توفر حولا وقائية رادعة، لتقليل دعائم الإرهاب والحد من تمويله (xxxvi)، وهو ما يشكل جزءا حاسما وجوهريا لإدارة المعركة الشاملة ضد الإرهاب (xxxvii).

على الرغم من تزايد جهود المنظمات الدولية والدول في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، والتي لا تتضمن حتى الآن استراتيجيات مبتكرة بما فيه الكفاية، فإن المنظمات الإرهابية ما تزال تكيف نفسها بسهولة مع تقنيات جديدة للتمويل والمصادر (xxxviii)، فالتمويل يتم من مصادر مختلفة وبطرق عديدة، تختلف من بلد إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى، وكذلك من جماعة إلى جماعة أخرى.

ونتيجة للاستجابة المستمرة من قبل المجتمع الدولي، وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي (xxxix)، التي تجيز فرض عقوبات اقتصادية تستخدم لإقناع الدول الراعية لوقف دعمها للإرهاب، إلا أن هذه الرعاية الدولية للإرهاب قد تضاعلت بشكل ملحوظ (xl) ومع تراجع هذه الرعاية، تحول الإرهابيون إلى الاعتماد بشكل متزايد على التمويل الخاص المتمثل في فئتين: الأموال المشروعة، والأموال غير المشروعة، ويأتي المصدر الرئيسي الثاني للتمويل من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأعمال الإجرامية، مثل التهريب وجميع أنواع الغش والسرقة والابتزاز، ثم المطالبة بالفدية، سرقة الهوية، غسل وتهريب الأموال وغيرها.

وتعتبر الجهود المبذولة مؤخرا لمنع ومكافحة الإرهاب كمتابعة للصكوك والقرارات الأفريقية القائمة التي من أهم الجهود إتخاذها الاتحاد الإفريقي والتي من بينها تلك المبادرات المتعلقة بدفع الفدية للجماعات الإرهابية، وبوضع قانون أنموذجي وتعيين ممثل خاص للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب (xli).

ومن أهم الخطوات الوقائية والحلول الممكنة لمواجهة عمليات الخطف في منطقة الساحل الأفريقي في السنوات الأخيرة وضع صانعي السياسات أمام سؤال صعب: ما هي أفضل وسيلة للتعامل مع الخطف ومنعه من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؟، هل يجب أن تحاول الجيوش إنقاذ الرهائن؟، هل ينبغي أن تدفع الحكومات مبالغ كبيرة كفدية للإرهابيين؟، كيف يمكن للسلطات منع الخطف؟، وأخيرا هل الفدية هي الأفضل لأن عمليات الإنقاذ محفوفة بالمخاطر؟.

وعليه، قبل النظر في ما يمكن أن تقوم به الحكومات الساحلية والأوروبية حيال عمليات الخطف، فإن هذه الخطوات والحلول لها أولا: إيجابيات منها تقليص دور الحكومات مما يحرم التنظيم من الناحية النقدية ويجنب عمليات الإنقاذ الفوضوية، ويمنع التنظيم من تحقيق انتصارات رمزية. أما ثانيا له سلبياته فتتمثل في أن ترك ضحايا الاختطاف إلى مصيرهم قد يكون من المستحيل سياسيا، بالإضافة إلى أن أسر الضحايا قد تحاول الدفع للخاطفين، أو المجازفة بتوظيف مفاوضين سريين (xlii).

ثالثا- تبني القوة الوقائية المسبقة (xliii) والتي منها الهجمات وإفشال المؤامرات، والعمليات العسكرية والحكومية الدولية، وبعثات التدريب. وقد نجحت بعض هذه الجهود لاسيما التحركات نحو التعاون على المدى الطويل، لكن الحملات

الدائمة ضد القاعدة خصوصا مع التدخل الغربي في منطقة الساحل، يمكن أن يؤدي إلى تطرف الجماعات الأخرى في المنطقة وزيادة عضوية التنظيم وبالتالي ازدياد عدد الضحايا المستهدفين من كلا الجانبين وكذا زيادة النفقات (xiv).

الخاتمة:

من بداية التسعينيات، والجزائر تتعرض إلى العديد من التهديدات، وبالأخص تلك التي نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، مما أجبرها على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية، وخلق يؤر توتر جديدة، ومنه كان لزاما عليها أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة تقاديا لأي تهديد للأمن القومي خصوصا الإرهابي منه وتجلى ذلك في دعوات عدة من بينها تجريم دفع الفدية.

مكافحة الاختطاف للحصول على فدية يشكل صعوبة عملية كبيرة وتحديات أخلاقية، لكن هذه الصعوبات خاصة العملية منها ليست مستعصية على الحل، أما بالنسبة للشق الأخلاقي المتمثل في الموازنة بين الالتزام المحدد بتأمين حرية وسلامة المحتجزين كرهائن هو الأكثر صعوبة للحل، لأن التخلي عن المحتجزين هو تخلي عن العمليات القادمة للخاطفين، وعليه يجب حرمان المختطفين والإرهابيين من جميع الوسائل المالية المتعلقة بالتخطيط وتطوير وتنفيذ الهجمات المميتة، واعتماد وتنفيذ سياسة الامتناع عن الدفع، بتوافق في الآراء وتطوير القدرات اللازمة للقيام بذلك.

ويظل دفع الفدية يمثل مضارا عملية حقيقية وخطيرة على المجتمع، بالإضافة إلى المساعدة عن عدم الكشف عن هؤلاء المجرمين، وأن الدفع يزيد كثيرا من قدرتهم على القيام بمثل هذه الأعمال مستقبلا.

ومن خلال هذا التصور، عرف النشاط الدبلوماسي الأمني في الجزائر حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والدولية التي تعرفها مناطق الجوار، مع التحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي، إلى مفاهيم ذات بعد اقتصادي واجتماعي، وهو ما يميز التهديدات في منطقة الساحل التي توسعت في شكل جرائم منظمة وانتشار للسلاح والاختطاف بغرض الحصول على فديات، فإن التنبيه سيظل مستمرا على أن دفع فدية عن الرهائن جريمة بموجب القانون الدولي وتؤدي إلى تفاقم للأزمة، و يعتبر استسلاما للأعمال غير المشروعة، وسيظل المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية سابقة في تاريخ مكافحة الإرهاب، وتتمين مبادرة الجزائر بشأن تجريم دفع الفدية وإيصال هذا النداء إلى المجتمع الدولي، وبالأخص بعدا تم تبني مقترح الجزائر عالميا بعد قبوله من طرف مجلس الأمن وعدد من الدول الكبرى إلى حين إبرام اتفاقية دولية شاملة لمنع تمويل الإرهاب بدفع الفدية بطريقة إرادية أو غير إرادية.

الهوامش

- (1) محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازن القوى الإقليمية، مجلة الشرقية أونلاين، الثلاثاء 20 أوت 2013، ص 1-4.
- (2) Wise GEEK, What is Foreign Policy? Conjecture Corporation, USA, p.01-02.
- (*) هانز مورغن ثاو.
- (3) العديد من المفكرين يرجعون نشأة السياسة الخارجية الحديثة والحنكة السياسية إلى الكاردينال ريشيليو رجل دولة في مطلع القرن 17 في فرنسا، وبفضله توطدت السلطة الفرنسية مما جعل فرنسا من بين الدول العظمى.
- (4) تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الأولى، دار المجذلاوي، الأردن، 2005 ص 11 و 77.
- (4) عبد الله جمعة الحاج، معضلة صنع السياسة الخارجية في الدول النامية، جريدة الاتحاد الإماراتية، عدد 29 جويلية 2006.
- (*) روبرت جيرفيس، هارولد ومارغريت سيراوت.
- (6) جهاد عودة، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر 2005، ص 43 و 44.
- (7) - مصطفى علوي سيف، سلوك مصر الدولي خلال أزمة ماي، جويلية 1967، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1982، ص 8 وما يليها.
- (8) Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snare, eds., *Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior*, Reviewed by James JF Forest, published by H-Teachpol, June 2002 p.41.
- (9) ميلاد مفتاح الحراثي، سياسة توازن القوى بين روسو ومورغان ثو، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 18 نوفمبر 2011.
- (10) ياسين الحاج صالح، مذهب الضربات الوقائية والعقلانية في النظام العالمي، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 991، 19 أكتوبر 2004.
- (11) غيث تدریس مادة الدبلوماسية بين الواقع والطموح، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38-39، ص 330 إلى 333.
- (12) عبد الغفار محمد أحمد، مشكلة الجنوب والصراع في منطقة البحيرات الكبرى، دار الكتب، السودان، ص 02.
- (13) Derek E. Mix, *The European Union: Foreign and Security Policy Congressional Research Service*, Aug. 15, 2011, pp.10-11.
- (*) على سبيل المثال يتطلب في الولايات المتحدة من الرئيس تقديم إستراتيجية حول الأمن القومي كل عام إلى الكونغرس وإن كان هذا لا يحدث دائماً سنوياً، أما في دولة لاتفيا، يجب على البرلمان أن يقر برنامج مكتوب من قبل مجلس الوزراء ويوافق عليه مجلس الأمن القومي كل عام، في حالات أخرى تقوم السلطة التنفيذية بوضع إستراتيجية أمن قومي من تلقاء نفسها. أنظر: نجدت صبري، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، دار دجلة، الأردن، 2011، ص 12.
- (14) *Backgrounder security sector governance and reform National security policy Geneva center for the democratic control of armed forces*, 2005, pp.01-02.
- (15) لمزيد من التفصيل، انظر مبدأ الأمن والدفاع في النمسا لسنة 2002، على شبكة الإنترنت.
- (16) جوزيف ناي، الأدوات المناسبة في السياسة الخارجية، ترجمة مايسة كامل، 05 جوان 2013، على الموقع: www.project-sndicate.org
- (17) رئيس الدبلوماسية الجزائرية -سابقاً- السيد لعمامرة، الجهود التي تبذلها الجزائر من دون هوادة في مجال مكافحة الإرهاب، الاجتماع الوزاري الرابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، نيويورك، 27 سبتمبر 2013.
- (18) انظر التقرير المعنون بـ"عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة" المرفوع من قبل الفريق الرفيع المستوى للأمن العام للأمم المتحدة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، على موقع المنظمة.
- (*) وفقاً للورانس عابدة عمور، في مؤلفها "موجز حول الأمن في أفريقيا" بعنوان "التعاون الأمني الإقليمي في المغرب العربي والساحل: الازدواجية المحورية في الجزائر".
- (*) وهو ما قاله متحدث باسم الجماعة المسلحة في بيان لها، لكن يشكك آخرون في أن الهجوم كان انتقاماً مباشراً.

- (19) مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية (جامعة الدفاع الوطني)، واشنطن العاصمة.
- (20) Aida Ammour, *Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis*, Bordeaux Institute for Political Science, France, June 24, 2013.
- (21) أحمد سلهوب، انقلاب في مالي وقلق في الجزائر، قناة العربية الإخبارية، دبي، 22 مارس 2012.
- (22) محمد بن أحمد، الجزائر تجمد دعمها العسكري لمالي، جريدة الخبر، عدد الأحد 29 جانفي 2012.
- (23) Keenan J., *A new crisis in the Sahel: Algerian forces cross into Mali as the possibility of another Tuareg rebellion looms over the region*, Al Jazeera, January 30, 2012, available at <http://www.aljazeera.com>
- (24) حمزة محصول، التدخل العسكري في شمال مالي له انعكاسات خطيرة على الساحل، جريدة الشعب الجزائرية، عدد الأربعاء 14 نوفمبر 2012.
- (25) نص تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية المقدم إلى مجلس الأمن يوم 8 أبريل 2013 عملاً بقرار مجلس الأمن 2044 (2012).
- (26) المسار السياسي الحديث في الجزائر، الموسوعة العربية الحرة.
- (*) أعلنها رئيس الوزراء الجزائري السابق أحمد أويحيى في كلمة ألقاها في اجتماع حاشد عقد في الجزائر العاصمة قبل يوم من انتخابات ماي 2012، وفي الخطاب نفسه وصف الربيع العربي بأنه "طاعون وأن الثورات التي تلت ذلك عمل صهيوني وحلف شمال أطلسي" وأضاف "ربيعنا جزائري، ثورتنا هي أول نوفمبر 1954".
- (27) أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مؤسسة كارنيجي للسلم العالمي، 23 أكتوبر 2012.
- (28) إسماعيل دبش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010، جريدة الشعب الجزائرية، عدد 20 جوان 2013.
- (29) Aida Ammour, *ibid*.p.15.
- (30) تدخل كمال رزاق بارة، مستشار فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية، نيويورك، المعهد الدولي للسلام وفرقة العمل المعنية بتنفيذ في مكافحة الإرهاب، البعثة السويسرية لدى الأمم المتحدة ومركز التعاون لمكافحة الإرهاب العالمي، 07 سبتمبر 2010.
- (31) مجلس اللوردات، اللجنة الاتحاد الأوروبي، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجلد الأول: تقرير، 22 جويلية 2009، المكتبة القرطاسية، لندن.
- (32) Erin Foster-Bowser and Angelia Sanders, *Security Threats in the Sahel and Beyond: AQIM, Boko Haram and al Shabaab, civil military fusion center Mediterranean, Basin team presents, April 2012*.
- (33) وفقاً لتقرير عام 2011 صادر عن لجنة مجلس النواب الأمريكي المعنية بالأمن القومي سمي "بوكو حرام: التهديد الناشئ للولايات المتحدة".
- (34) Şener Dadyan, *Combating the Financing of Terrorism: Rethinking Strategies for Success*, Defense against Terrorism Review, Vol.1, No.1, spring 2008, p.137.
- (35) أكد في ديباجة الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب أن "عدد وخطورة أعمال الإرهاب الدولي يتوقفان على التمويل الذي قد يحصل عليه الإرهابيون".
- (36) مصطلح "تمويل الإرهاب" يعرف على نطاق واسع من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين بأنه "الدعم المالي، في أي شكل، للإرهاب أو لأولئك الذين يشجعون، يخططون أو ينخرطون فيه" ولكن، بما أن المجتمع الدولي لم يوافق حتى الآن على تعريف الإرهاب من حيث قوانين دولية فعالة، تعريف تمويل الإرهاب لا يكون له أي معنى، انظر الدليل المرجعي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واشنطن العاصمة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2003، واستخدم هذا المصطلح في المعنى القانوني الدولي لأول مرة في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي في عام 1994.
- (37) Bantekas Ilias, *The International Law of Terrorist Financing*, the American Journal of International Law, 97, 2003, p.2.
- (38) انظر اللائحة رقم 1904 حول تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، دورة مجلس الأمن رقم 6247 المكمل لللائحة رقم 1373 المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب ومحاربتة واللائحة 1267 الخاصة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية.
- (39) Napoleoni Loretta, *Terrorist Financing, How the New Generation of Jihadists Funds Itself*, Rusi Journal, London, Vol. 151, Issue 1, 2006, p.p60-61.
- (40) Bantekas Ilias, *ibid*.p.316.
- (31) تقرير رئيس لجنة تدابير تعزيز التعاون في منع ومكافحة الإرهاب، الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن جلسة رقم 249، 22 نوفمبر 2010، أديس أبابا، إثيوبيا، رقم الوثيقة (PSC/PR/2(CCXLIX))

⁽⁴²⁾ Alex Thurston, *Five possible solutions for kidnappings in Africa's Sahel region* Guest blogger, February 7, 2011, p.02-03.

⁽⁴³⁾ محمد بن امحمد العلوي، مجموعة 5+5: التحديات الأمنية والآفاق، صحيفة العرب، 2012-12-21.

⁽⁴⁴⁾ Alex Thurston, *Ibid.*, p.05.